

أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري: دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية

الاستلام: 18/أكتوبر/2025

التحكيم: 25/أكتوبر/2025

القبول: 13/نوفمبر/2025

Nabil Hassan Abdo Al-Hemyari^(1,*)

Abdul Hamid Main Ali Alsayh²

Abdul Wahab Abdul Rahman Ali Al-Shami¹

Abdulsalam Mohammed Mohammed Al-Dhaibani³

(*,1)

نبيل حسان عبده الحميري

عبدالحميد مانع علي الصيغ

عبدالوهاب عبدالرحمن علي الشامي

عبدالسلام محمد محمد الذبياني

© 2026 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution \(CC BY\) license](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2026 جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي من فئة (CC BY) شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 Assistant Prof. of Accounting, University of Science and Technology, Sana'a, Yemen

2 Associate Prof. of Accounting, Sana'a University, Sana'a, Yemen

3 Teaching Assistant of Accounting, University of Science and Technology, Sana'a, Yemen

1 أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن

2 أستاذ المحاسبة المشارك، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن

3 مدرس المحاسبة المساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن

* عناوين المراسلة: n.hassan@ust.edu.ye ، nabelal2000@yahoo.com

أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري: دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (153) استبانة، وتم معالجة البيانات باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (PLS). وقد أظهرت النتائج أن الدوافع الذاتية للإدارة تؤثر بشكل إيجابي في الإفصاح الاختياري في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الشفافية والمسؤولية لدى إدارات البنوك بالإفصاح الاختياري وجودته، بحيث تكون دوافع الإدارة للإفصاح نابعة عن التزام مؤسسي استراتيجي تجاه المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح الاختياري، الدوافع الذاتية للإدارة، البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

المقدمة:

يُعد الإفصاح الاختياري من الموضوعات المحاسبية التي حظيت باهتمام متزايد خلال العقود الأخيرة، في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية متسارعة وتنام في متطلبات الشفافية والمساءلة. وقد ازدادت أهمية هذا النوع من الإفصاح بشكل خاص مع تكرار الأزمات المالية وحالات الإفلاس التي تعرضت لها العديد من الشركات والبنوك، والتي أرجع جزء كبير من أسبابها إلى ضعف الشفافية وقصور الإفصاح المالي، كما كشفت التطورات المستمرة في بيئة الأعمال عن قصور الإفصاح الإلزامي في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية؛ مما عزز الحاجة إلى الإفصاح الاختياري الذي يقدم معلومات إضافية تتسم بالملاءمة والدقة (Alfraih, 2018).

وقد بينت الأدبيات المحاسبية أن ضعف الإفصاح، سواء الإلزامي أو الاختياري، يؤدي إلى تقويض ثقة المستثمرين، وعدم تماثل المعلومات، وهو ما يُعد من العوامل الجوهرية المسببة للأزمات المالية الكبرى، مثل الأزمة العالمية (2007-2009) التي كشفت عن قصور واضح في الشفافية والإفصاح لدى البنوك التجارية (Leuz, 2010؛ رزيق وكورتل، 2009). وقد توصلت دراسة Lee et al. (2024) إلى أن الإفصاح الطوعي عن المخاطر يختلف بشكل كبير بين البنوك، مما يشير إلى أن هناك قصورا في الإفصاح الطوعي، وأجرت دراسة Yoshida و Nakai (2025) تحليلا شاملا لتقييم شركات في اليابان (2009-2024)، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في الإفصاح، لكن ليست جميع الشركات تستجيب؛ بمعنى أن مستوى الإفصاح الطوعي ليس مرتفعا بالضرورة. وأشارت دراسة Awad et al. (2022) إلى أن الإفصاح الطوعي لا يزال محدودا في أسواق الأسهم الخليجية، ويُفسر بانخفاض الحوافز التنظيمية والبيئة المؤسسية، وأظهرت نتائج دراسة Ellili و Nobanee (2022) وجود مستوى منخفض من الإفصاحات الطوعية للحكومة في معظم بنوك الإمارات؛ مما يدل على ضعف الإفصاح.

ولا تقتصر أهمية الإفصاح الاختياري على دوره في الحد من الأزمات والمخاطر، بل تمتد إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال: خفض تكلفة رأس المال، وتحسين تسعير الأسهم، وتعزيز السيولة، وتمكين المستثمرين من تقييم المخاطر المحيطة بالاستثمار بدقة أكبر؛ مما يساهم في تقليل درجة عدم التأكد، والحد من استغلال المعلومات الداخلية (Hoelscher, 2020؛ الشيرازي، 1990؛ مصطفى، 1991).

ونظرا لأهمية هذا النوع من الإفصاح، فقد حظي باهتمام متزايد من الهيئات التنظيمية والمهنية، حيث أسهم قانون ساربينز-أوكسلي (SOX) في تعزيز الشفافية وجود الإفصاح في التقارير المالية وتعزيز مسؤولية الإدارة عن صحة ومصادقية التقارير المالية (Sarbanes-Oxley Act, 2002)، كما أصدر معهد الماليين التنفيذيين (Financial Executives International - FEI) والمعهد القومي لعلاقات المستثمرين (National Investor Relations Institute - NIRI) دليلا خاصا بالتقارير المستقبلية (Phillips et al., 2010)، وكذلك عمل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على تطوير مشروعات تبرز أهمية المعلومات ذات القيمة التنبؤية (Financial Accounting Standards Board [FASB])، في حين أوصت لجنة Jenkins التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1994 بتطوير نموذج شامل للتقارير التجارية يتجاوز نطاق القوائم المالية التقليدية، ليشمل المعلومات المالية وغير المالية، وتحليلات الإدارة، والمعلومات المستقبلية بما يلبي احتياجات المستثمرين والدائنين (American Institute of Certified Public Accountants [AICPA], 1994)، ويتسق هذا مع دعوات صانعي السياسات لتعزيز الإفصاح استجابة للتحولات الاقتصادية التي فرضتها العولة، والمنافسة، والتطور التكنولوجي (عفيضي، 2008).

وقد أظهرت الدراسات السابقة تباينا في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات والبنوك، ويُعزى ذلك إلى تعدد المحددات المؤثرة في قرارات الإفصاح، ومن أبرزها دوافع الإدارة والمنافع الاقتصادية المتوقعة من الإفصاح؛ إذ قد تلجأ الإدارة إلى زيادة مستوى الإفصاح بهدف تحسين بيئة المعلومات، وتقليل عدم

تماثل المعلومات، وتعزيز ثقة المستثمرين، عندما تتجاوز المنافع المتوقعة تكاليف الإفصاح (Healy & Palepu, 2001; Verrecchia, 2001). ويتسق ذلك مع نظرية الإشارة التي ترى أن الإفصاح الاختياري يمثل وسيلة لإرسال رسائل إيجابية إلى الأسواق، بما يعزز السمعة المؤسسية ويقلل من درجة عدم التأكد (Botosan, 1997).

وبناء على ما سبق، تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، انطلاقاً من أن فهم هذه الدوافع يساهم في تفسير سلوك الإفصاح داخل البيئة المصرفية، ويتيح للمسؤولين التنظيميين والإداريين تطوير سياسات محاسبية ورقابية أكثر فاعلية؛ بما يعزز مستوى الشفافية والإفصاح في القطاع المصرفي اليمني.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم الإفصاح الاختياري:

يُعد الإفصاح الاختياري أحد المفاهيم المحورية في المحاسبة الحديثة، حيث إنه يعكس مدى استعداد الإدارة لتقديم معلومات إضافية بصورة طوعية تتجاوز ما تفرضه المعايير والقوانين، وقد تناولته الأدبيات المحاسبية من زوايا متعددة، ركزت جميعها على طبيعته التطوعية، ودوره في تعزيز شفافية التقارير المالية.

فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board, 2001) الإفصاح الاختياري بأنه المعلومات التي تُقدم طوعاً خارج نطاق القوائم المالية، ولا تلزم بها القواعد أو المعايير المحاسبية، مع التوصية بإدراجها ضمن مناقشات الإدارة في التقارير السنوية، تمييزاً لها عن الإفصاح الإلزامي، كما يرى Meek et al. (1995) أن الإفصاح الاختياري يمثل خيارات حرة تتخذها الإدارة لتوفير معلومات إضافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، إذ تحدد الإدارة طبيعة وكمية هذه المعلومات وفقاً لتقديرها لما هو ملائم ومفيد، ويضيف Foster (1986) أن الإفصاح الاختياري يتمثل في تقديم معلومات تتجاوز المتطلبات القانونية، بينما وسّع Talpur et al. (2018) هذا المفهوم ليشمل الإفصاح عن معلومات تفوق الالتزامات القانونية والتنظيمية؛ بهدف تحسين جودة المعلومات، وجعلها أكثر فائدة وملاءمة لاتخاذ القرارات وتقييم المخاطر، وفي السياق ذاته، يرى الجبلي (2023) أن الإفصاح الاختياري هو تقديم معلومات مالية وغير مالية ذات أهمية نسبية، لا تخضع لمتطلبات الإفصاح الإلزامي، وتعرض بشكل طوعي وغير متحيز؛ بهدف تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات أكثر دقة ووعياً.

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف الإفصاح الاختياري إجرائياً بأنه: عملية طوعية تقوم من خلالها إدارة المنشأة بالكشف عن معلومات مالية وغير مالية تتجاوز متطلبات الإفصاح الإلزامي المحددة في القوانين والمعايير المحاسبية، وتُقدم بمبادرة ذاتية؛ بهدف تحسين شفافية التقارير المالية، وتلبية احتياجات مستخدميها، ودعم جودة قراراتهم الاقتصادية.

مفهوم الدوافع الذاتية للإدارة:

تُعرف الدوافع الذاتية للإدارة بأنها مجموعة المحفزات الداخلية التي تدفع الإدارة إلى الإفصاح طوعاً عن معلومات إضافية تتجاوز المتطلبات القانونية والإلزامية؛ وذلك لتحقيق منافع متوقعة أو لتجنب مخاطر محتملة (AL Shaar et al., 2015; Chau & Gray, 2002; Dye, 1990; Vickrey, 1970; بولصنام وزوينة, 2012)، وتشمل هذه الدوافع رغبة الإدارة في تعزيز الثقة لدى المستثمرين والمحللين الماليين، وتحسين السيولة في السوق، وتقليل تكاليف رأس المال (بولصنام وزوينة, 2012) وتستند هذه السلوكيات إلى نظرية الإشارة، التي تفسر الإفصاح الاختياري بأنه أداة تستخدمها الإدارة لإرسال مؤشرات إيجابية إلى الأسواق والمستثمرين؛ بهدف تقليل عدم تماثل المعلومات وتعزيز مستوى الشفافية (Dye, 1990; Vickrey, 1970)، وفي هذا الإطار، تشير الأدبيات إلى أن الإفصاح الاختياري يمثل أداة استراتيجية تستخدمها الإدارة لتحسين بيئة المعلومات وتعزيز شفافية الشركة؛ حيث تساهم في الحد

من عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصلحة، كما يمكن أن يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال وتحسين تقييم السوق للشركة. بما ينعكس إيجاباً على قيمة المنشأة واستمرارية نشاطها (Diantimala, 2001; Verrecchia, 2002; et al.).

وفي السياق ذاته، أظهرت دراسة Sun et al. (2022) أن الإفصاح الطوعي عن القضايا البيئية، مثل انبعاثات الكربون، يساهم في تعزيز قيمة الشركة من خلال تقليل المخاطر التمويلية وزيادة ثقة المستثمرين. كما توصلت دراسة Chen et al. (2021) إلى أن الإفصاح الاختياري يساهم في تحسين صورة الشركة وسمعتها عبر تعزيز تدفق المعلومات ورفع مستوى المصداقية السوقية؛ بما يدعم استدامة الأعمال ويقوي المركز التنافسي، وفي هذا السياق، أظهرت دراسة Hribar et al. (2022) أن الدوافع الإدارية تؤثر في قرارات الإفصاح الاختياري؛ إذ قد تلجأ الإدارة إلى استخدام الإفصاح الطوعي كوسيلة لتوفير معلومات إضافية للمستخدمين عندما تكون القيود المحاسبية أو متطلبات التقارير المالية تحد من قدرتها على عرض بعض المعلومات ضمن القوائم المالية، بما يساهم في تحسين بيئة المعلومات وتقليل حالة عدم التأكد لدى أصحاب المصلحة.

أبعاد الدوافع الذاتية للإدارة:

- دافع تحقيق المنافع: هو أحد الدوافع الذاتية التي تحفز الإدارة على ممارسة الإفصاح الاختياري؛ بهدف تحقيق مكاسب مباشرة أو غير مباشرة تعود بالنفع على المنشأة، ويعكس هذا الدافع التوجه الإداري نحو استخدام الإفصاح أداة استراتيجية لتعظيم الفوائد الاقتصادية والتنظيمية المتوقعة (AL Shaar et al., 2015; Beets & Souther, 1999; Blacconiere & Patten, 1994). وتتجلى هذه الدوافع والمنافع في تعزيز سمعة البنك، وتحسين صورته الذهنية، وكسب رضا العملاء، وجذب المزيد من الودائع، وتحقيق ميزة تنافسية، وتعظيم القيمة السوقية، وتوفير معلومات دقيقة للإعلاميين والمحللين الماليين، وتحسين تصنيف البنك لدى وكالات التقييم الائتماني.
- دافع تفادي المخاطر: هو أحد الدوافع الذاتية للإدارة التي تحفزها على ممارسة الإفصاح الاختياري؛ بهدف تجنب المخاطر المحتملة الناتجة عن ضعف أو غياب الإفصاح الكافي، ويعبر هذا الدافع عن سعي الإدارة إلى الحد من الآثار السلبية التي قد تنشأ في حال نقص المعلومات أو غموضها، مثل الدعاوى السلبية، وانتشار الشائعات غير الصحيحة، ورفع الدعاوى القضائية من قبل المستثمرين أو الجهات التنظيمية، ومشكلة عدم تماثل المعلومات، والتكاليف المرتبطة بالوكالة، والتكاليف السياسية، ومخاطر سوء تقييم الأسهم في السوق (Dye, 1990).

الدراسات السابقة:

استندت الدراسة الحالية إلى مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة؛ بهدف تحديد الفجوة البحثية، وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي للفكر المحاسبي والإداري المتعلق بالإفصاح الاختياري، مع عرض الاتجاهات البحثية وفق تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وتحليل مضامينها بما يوضح تطور المفهوم وأبعاده ودوافعه.

ففي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ركزت الدراسات الأولى على تفسير دوافع الإدارة في الإفصاح الاختياري انطلاقاً من نظريات الوكالة والمعلومات غير المتماثلة، حيث أشارت إلى أن الإفصاح الاختياري يُستخدم كوسيلة لتقليل درجة عدم اليقين لدى المستثمرين. وزيادة الثقة في المعلومات المالية، فضلاً عن خفض تكلفة التمويل وتحسين كفاءة السوق (Jensen & Meckling, 1976; Vickrey, 1970; Watts & Zimmerman, 1986). أما خلال التسعينات فقد توسع الاهتمام العلمي بدراسة الإفصاح الاختياري ودوره في إدارة مشكلة عدم تماثل المعلومات، حيث أظهرت الدراسات أن التوسع في الإفصاح يعزز من جودة العلاقة بين الإدارة والأطراف الخارجية، ويؤدي إلى تحسين القيمة السوقية للشركات، وزيادة السيولة، وتقليل تكلفة رأس المال، إضافة إلى تعزيز السمعة المؤسسية والحد من المخاطر القانونية (Beets & Souther, 1999; Blacconiere & Patten, 1994; Botosan, 1997; Dye, 1990; Karim, 1996; Skinner, 1994).

وفي بدايات القرن الحادي والعشرين تطور الاهتمام نحو دراسة الأبعاد الاستراتيجية والتنموية للإفصاح الاختياري، حيث تبين أن الإدارة لا تسعى فقط إلى تحسين الشفافية، بل تسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية تشمل: جذب المستثمرين، وتحسين السيولة، وتقليل المخاطر، وتعزيز الثقة في الأسواق، فضلاً عن مواجهة الدعاية السلبية التي قد تؤثر على استقرار الشركات (Chau & Gray, 2002; Zunker, 2011).

أما في العقد الأخير فقد شهدت الأدبيات تحولاً ملحوظاً في تناول موضوع الإفصاح الاختياري؛ إذ ركزت الدراسات الحديثة على الجوانب غير المالية والرقمية التي تدفع الإدارة للإفصاح، مثل: حماية السمعة المؤسسية، والإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية، والتقارير المتعلقة بالاستدامة والأمن السيبراني، ومواجهة المخاطر التنظيمية، وذلك في إطار تعاظم الاهتمام بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية والحوكمة البيئية، وقد أكدت هذه الدراسات على أن الإفصاح الاختياري أصبح وسيلة استراتيجية لتعزيز الثقة بين المستثمرين، ورفع القيمة السوقية للمنشآت (AL Shaar et al., 2015; Chen et al., 2021; Elsayed et al., 2024; Lee et al., 2024; Sun et al., 2022).

مشكلة الدراسة:

تشير العديد من التقارير والدراسات إلى أن التقارير المالية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية تعاني من ضعف واضح في مستوى الإفصاح والشفافية، ولا سيما فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري الذي يُعد مؤشراً مهماً على مدى التزام البنوك بتوفير معلومات كافية وموثوقة لأصحاب المصلحة، وقد أظهرت تقارير منظمة الشفافية الدولية استمرار تدني مستوى الشفافية في البيئة اليمنية، إذ جاءت اليمن في المرتبة 173 من بين 180 دولة عام 2024 بعد أن كانت 176 في عامي 2023 و2022، كما تراجعت درجتها من 100/16 في عامي 2022 و2023 إلى 100/13 في 2024 (Transparency International, 2024)، وهذا الانخفاض المستمر في المؤشرات الدولية يعكس ضعف الشفافية المؤسسية، وقصوراً في ممارسات الإفصاح المالي، ولا سيما الإفصاح الاختياري الذي يتطلب مستوى أعلى من الشفافية والضوابط التنظيمية. وتؤكد تقارير البنك الدولي على هذا الاتجاه، إذ أشارت إلى أن هشاشة القطاع المالي اليمني، والقصور في الإفصاح وضعف بنيته المؤسسية والمصرفية يحدان من فاعلية الوساطة المالية، ومن الشفافية (World Bank, 2024)، كما أشار تقرير Yemen Economic Monitor إلى استمرار ضعف الإفصاح، ومحدودية شفافية البيانات في القطاع المصرفي (World Bank, 2023)، وتوضح هذه التقارير أن الإفصاح الإلزامي نفسه يعاني من قصور، في حين يكاد الإفصاح الاختياري يكون غائباً في الممارسة العملية.

وفي السياق ذاته، بينت دراسات عديدة (بازيب، 2011؛ خوري، 2003؛ الذيفاني، 2007؛ العامري وعبدالجبار، 2017؛ القرشي، 2010؛ مفضل، 2008) أن البنوك العاملة في اليمن تعاني من قصور في نظمها المحاسبية، وبالتالي تعاني من قصور في الإفصاح المالي، وهو ما يتجسد في الإفصاح الاختياري، الذي يُعد جزءاً مكملًا للإفصاح الإلزامي، كما أظهرت تلك الدراسات محدودية الإفصاح عن الأنشطة التشغيلية والنتائج الفعلية للبنوك؛ مما يضعف قدره المودعين والمستثمرين في تقييم الأداء المالي، واتخاذ قرارات رشيدة، وبالتالي يقوض الثقة بالقطاع المصرفي.

وقد تجلت آثار ضعف الإفصاح بوضوح في انهيار البنك الوطني اليمني أواخر عام 2005، إذ أشار تقرير الحكومة حينها إلى أن الانهيار كان نتيجة مباشرة لانتشار الفساد المالي والإداري، والتلاعب بالبيانات، وضعف الشفافية، وهو ما أدى إلى غياب المعلومات الجوهرية عن أصحاب المصالح، وضعف فاعلية الرقابة داخل القطاع المصرفي (Al-Sorhi, 2014؛ يوسف، 2007). وتبرز هذه الحالة أهمية الإفصاح - خاصة الاختياري منه - في تعزيز الشفافية، والحد من الفساد المالي والإداري، كما بينت دراسات حديثة تناولت البنوك الإسلامية العاملة في اليمن أن مستوى الإفصاح الاختياري لا يزال منخفضاً مقارنة بنظيراتها في بيئات مصرفية أكثر تطوراً، على الرغم من بعض التحسن النسبي في مجالات محددة (Al-Homaidi et al., 2020; et al., 2024)، وأظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية الحالية تبايناً

واضحاً بين البنوك في الإفصاح الاختياري، إذ يتركز الإفصاح في بعض المجالات، بينما تُهمل مجالات أخرى، وتشير الأدبيات السابقة إلى أن هذا التباين في ممارسات الإفصاح يرتبط بعدة عوامل سلوكية وتنظيمية تستند إلى نظريات، مثل الوكالة، والإشارة، وأصحاب المصالح، والشرعية (Leventis & Weetman, 2004)، مما يعكس تعقيد سلوك الإدارة في الإفصاح الاختياري.

وتسهم الدوافع الذاتية للإدارة (دافع تحقيق المنافع، دافع تفادي المخاطر) في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري لدى البنوك، وذلك عندما يتوافر إطار فاعل للحوافز، وجوده عالية في التدقيق، وبيئة رقابية تدعم الشفافية، وتؤكد الدراسات السابقة على أن أثر هذه الدوافع لا يتحقق بمعزل عن السياق المؤسسي؛ إذ يرتبط نجاحها بمدى قوة الأنظمة التنظيمية والرقابية، لذلك فإن تعزيز الإفصاح الاختياري يتطلب التكامل بين الحوافز الداخلية للإدارة والمتطلبات المؤسسية والتنظيمية؛ بما يحول هذه الدوافع إلى ممارسات إفصاح فاعلة (Shehata, 2014)، وفي سياق متصل، أظهرت دراسة Hribar et al. (2022) أن دوافع الإدارة تؤثر في قرارات الإفصاح الاختياري؛ إذ تلجأ الإدارة إلى استخدام قنوات الإفصاح الطوعي عندما تحد المعايير المحاسبية من قدرتها على عرض بعض المعلومات ضمن القوائم المالية، بما يسهم في تحسين بيئة المعلومات وتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

ومن هذا المنطلق، تتضح الفجوة البحثية المتمثلة في غياب الدراسات التي تناولت أثر الدوافع الذاتية للإدارة – متمثلة في دافع تحقيق المنافع ودافع تفادي المخاطر – في الإفصاح الاختياري في البيئة المصرفية اليمنية. وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة الحالية في محاولة تحديد أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

أسئلة الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس: ما أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟ وسيتم الإجابة عن السؤال الرئيس من خلال الإجابة عن السؤالين الفرعيين الآتيين:

السؤال الفرعي الأول: ما أثر دافع تحقيق المنافع في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في اليمن؟

السؤال الفرعي الثاني: ما أثر دافع تفادي المخاطر في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في اليمن؟

أهداف الدراسة:

بناءً على أسئلة الدراسة تم صياغة الأهداف الآتية:

الهدف الرئيس: تحديد أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في اليمن، ويتفرع من الهدف الرئيس الهدفان الفرعيان الآتيان:

الهدف الفرعي الأول: تحديد أثر دافع تحقيق المنافع في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في اليمن.

الهدف الفرعي الثاني: تحديد أثر دافع تفادي المخاطر في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في اليمن.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

تتجلى الأهمية العلمية للدراسة في كونها تسعى إلى توسيع الفهم النظري للدوافع الذاتية للإدارة والإفصاح الاختياري في التقارير المالية للبنوك، إذ تقدم إطاراً علمياً يربط بين السلوك الإداري من جهة، وممارسات الإفصاح المحاسبي الاختياري من جهة أخرى، كما تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية في

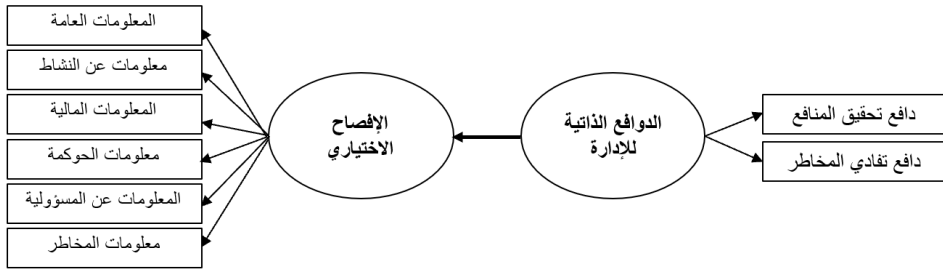
الأدبيات المحاسبية، لا سيما في البيئة اليمنية التي تفتقر إلى دراسات تناولت هذا الموضوع، إضافة إلى ذلك فإن الدراسة الحالية تسهم في تطوير أداة قياس كمية دقيقة لقياس الإفصاح الاختياري في البنوك العاملة في اليمن والدوافع الذاتية للإدارة؛ بما يثري الجانب المنهجي للدراسات المستقبلية في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في دعم صانعي القرار داخل البنوك والجهات الرقابية لتحسين سياسات الإفصاح المالي، وتعزيز مستوى الشفافية، كما يمكن أن تسهم نتائجها في زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية المنشورة، والحد من الفساد الإداري أو التلاعب بالمعلومات من خلال فهم أعمق لدوافع الإدارة وراء الإفصاح الاختياري؛ وبذلك توفر الدراسة أداة عملية يمكن اعتمادها لتقويم الإفصاح، وتحليل العوامل المؤثرة في الإفصاح؛ بما يخدم تطوير بيئة الأعمال المصرفية في الجمهورية اليمنية.

النموذج المعرفي:

بناءً على ما تم عرضه في الإطارين: النظري والدراسات السابقة (Hribar et al., 2022; Kim et al., 2021; Nishitani et al., 2021)، تم تطوير النموذج المعرفي للدراسة الحالية ليوضح أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، وبذلك يظهر هذا النموذج المعرفي العلاقة السببية المفترضة بين المتغيرات، كما هو موضح في الشكل (1) الآتي:



شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدافع تحقيق المنافع في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدافع تفادي المخاطر في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

التعريفات الإجرائية:

الإفصاح الاختياري: هو إفصاح طوعي يقدم معلومات إضافية في التقارير المالية تتجاوز المتطلبات القانونية والإلزامية، وذلك من خلال المعلومات العامة عن البنك، ومعلومات عن النشاط والوضع المستقبلي، والمعلومات المالية، ومعلومات الحوكمة، والمعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ومعلومات عن المخاطر، ويتضح من هذا التعريف أنه يتضمن الأبعاد الآتية:

- (1) المعلومات العامة عن البنك: تتضمن تاريخ البنك، وعنوانه، وأهدافه، ورؤيته، ورسائلته، وفروعه، وإنجازاته.
- (2) معلومات عن النشاط والوضع المستقبلي: تتضمن المنتجات، والخدمات الرئيسية، والحصصة السوقية، والمشاريع الاستثمارية، وخطط الإنفاق الرأسمالي، وتوقعات الأرباح، والإيرادات نوعياً وكمياً.
- (3) المعلومات المالية: تتضمن سياسة توزيع الأرباح، والعائد للسهم، والتحليلات المالية ومقارنتها بالسنوات السابقة، ونسب الربحية والسيولة، ومعدل العائد على الأصول وحقوق الملكية.
- (4) معلومات الحوكمة: تتضمن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وعدد أعضائها، ومهامهم، والمراجعة الخارجية، وأسماء أعضاء المجلس، وصورهم، وتصنيفهم إلى تنفيذي وغير تنفيذي.
- (5) المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية: تتضمن الهبات والمنح، ورعاية الفعاليات والأنشطة العلمية والمجتمعية البرامج التدريبية والاجتماعية والصحية، وبرامج حماية البيئة، مع بيانات كمية أو وصفية لمساهمات البنك.
- (6) معلومات المخاطر: وتتضمن التعرض لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

الدوافع الذاتية للإدارة: هي مجموعة الحوافز التي تدفع إدارة البنك إلى تقديم معلومات إضافية في التقارير المالية؛ بهدف تحقيق المنافع أو تفادي المخاطر، ويلاحظ أن تعريف الدوافع الذاتية للإدارة يتضمن الأبعاد الآتية:

- (1) دافع تحقيق المنافع: ويتضمن أحد عشر مؤشراً، وهي: (تعزيز سمعة البنك وتحسين صورته، وكسب رضا العملاء، وجذب المزيد من الودائع، وتحقيق ميزة تنافسية، تعظيم القيمة السوقية للبنك، وتوفير معلومات للإعلاميين، وإتاحة المعلومات للمحللين، وزيادة درجة تقييم البنك، وزيادة درجة السيولة لدى البنك، وكسب ثقة المستثمرين، وجذب الاستثمارات، وتسهيل الحصول على التمويل).
- (2) دافع تفادي المخاطر: يتضمن سبعة مؤشرات، وهي: (الدعاية السلبية، والإشاعات غير الصحيحة عن البنك، والأحكام القضائية الناجمة عن رفع دعاوى ضد البنك بحجة عدم كفاية الإفصاح، ومشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف، وتكاليف الوكالة، والتكاليف السياسية، ومخاطر سوء التقييم لأسهم البنك من قبل المستثمرين).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، واستخدمت الأساليب الإحصائية الاستدلالية لتحديد أثر الدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري، وذلك بالاستعانة بنموذج المعادلات البنائية.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، وعددها (17) بنكاً، وفق البيانات الصادرة عن البنك المركزي اليمني، ويشمل هذا المجتمع كلا من البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية على حد سواء، وقد تم اختيار هذا المجتمع نظراً للدور الحيوي الذي تقوم به هذه المؤسسات في النشاط المالي والاقتصادي، والتزامها المرتفع بعمليات الإفصاح، وإعداد التقارير المالية بصورة دورية ومنظمة، وأهمية قطاع البنوك في الاقتصاد الوطني باعتباره القطاع المالي الأكثر تنظيمًا ورقابة من قبل السلطات النقدية، وارتباط الإفصاح الاختياري مباشرة بالقطاع المصرفي، نظراً لاعتماد المستثمرين والمودعين وصناع القرار على المعلومات المالية المنشورة من قبل البنوك، وتوافر التقارير المالية الدورية لدى البنوك، ما يتيح إمكانية دراسة الإفصاح الاختياري ومقارنته بين الوحدات المختلفة، وملاءمة القطاع المصرفي كبيئة مناسبة لدراسة سلوك الإدارة في مجال الإفصاح الاختياري، خاصة في ظل بيئة مالية تتسم بارتفاع مستوى المخاطر وعدم الاستقرار النسبي.

وقد اعتمدت الدراسة أسلوب الحصر الشامل من خلال توزيع الاستبانة على جميع الأفراد العاملين في الإدارات المعنية بالإفصاح، وإعداد التقارير المالية المتمثل في الإدارة المالية والحسابات، والتدقيق الداخلي، وإدارة الحوكمة، وإدارة الاستثمار، وإدارة الامتثال، وإدارة المخاطر. وقد استُبعدت ستة بنوك لرفضها التعاون مع الباحثين، وهي: بنك الكريمي الإسلامي، والبنك الأهلي اليمني، وبنك اليمن والكويت، والبنك العربي المحدود، وبنك اليمن والخليج، ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وتم توزيع عدد (200) استبانة في المراكز الرئيسية للبنوك الواقعة في أمانة العاصمة صنعاء، ويرجع التركيز على المراكز الرئيسية إلى أن مهام إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها تمارس من قبل الإدارات المالية المركزية في أمانة العاصمة، وليس من خلال الفروع المنتشرة في بقية المحافظات، وبالتالي فإن جمع البيانات من المراكز الرئيسية يُعد أكثر دقة وتمثيلاً لطبيعة ممارسات الإفصاح في البنوك. وتم توزيع الاستبانة بالتنسيق مع إدارات الموارد البشرية في كل بنك، لضمان وصول أداة الدراسة إلى المشاركين المعنيين فقط، وقد تم استرداد (153) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بعد مراجعة مدى اكتمالها وصحتها؛ أي بنسبة استجابة بلغت نحو (76.5%) كما هو موضح في الجدول (1)، وهي نسبة مقبولة وملأمة لإجراء التحليل باستخدام نمذجة المعادلات البنائية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM). وبناءً على ذلك، يُعد مجتمع الدراسة المكون من (11) بنكاً في المراكز الرئيسية بالعاصمة صنعاء نموذجاً مناسباً لقياس واقع الإفصاح الاختياري ودوافع الإدارة في القطاع المصرفي اليمني، كما تُعد النتائج المستخلصة قابلةاً للتعميم على بقية البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية نظراً لتشابه بيئة العمل والمعايير الرقابية المطبقة.

جدول (1): مجتمع الدراسة

م	البنك	الاستبانة			نسبة الاستجابة
		الموزع	المسترد	الصالح للتحليل	
1	بنك التسليف التعاوني الزراعي	44	41	41	93 %
2	بنك التضامن	23	13	13	57 %
3	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	25	16	16	64 %
4	البنك التجاري اليمني	20	14	14	70 %
5	بنك اليمن الدولي	23	16	16	70 %
6	بنك اليمن البحريين الشامل	18	17	17	94 %
7	بنك سبأ الإسلامي	20	16	16	80 %
8	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	7	5	5	71 %
9	بنك الأمل للتمويل الأصغر	8	6	6	75 %
10	بنك قطر الوطني	7	5	5	71 %
11	مصرف الرافدين	5	4	4	80 %
	الإجمالي	200	153	153	77 %

وحدو التحليل:

وحدو التحليل في هذه الدراسة هي المنظمة (البنك)؛ كون متغيرات الدراسة: المتغير التابع (الإفصاح الاختياري)، والمتغير المستقل (الدوافع الذاتية للإدارة) بأبعادهما تقاس على مستوى البنك.

أداة الدراسة:

استندت الدراسة الحالية في إعداد الاستبانة على الأساس النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، مع إجراء بعض التعديلات على الفقرات من خلال إعادة صياغتها أو إضافة فقرات جديدة أو تعديلها بما يحقق هدف الدراسة، كما تم بناء الإفصاح الاختياري بالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة (Al-Meek et al., 1995; Dabbagh & Ibrahim, 2014; الحسناوي، وجواد، 2018؛ دحدوح وحمادة، 2015؛ عرفه ومليجي، 2013؛ مارق، 2009)؛ والذي يتكون من ستة أبعاد تتضمن 40 فقرة.

وتم بناء الدوافع الذاتية للإدارة بالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة (Blacconiere & Patten, 1994; Beets & Souther, 1999; Botosan, 1997; Collett & Hraskey, 2005; Dye, 1990; Vickrey, 1970; Zunker, 2011)، وهي تتكون من بُعدين: (دوافع تحقيق المنافع، ودوافع تفضادي المخاطر)، وتتضمن 17 فقرة، وتم إعداد الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). حيث تعطى موافق بشدة الرقم (5)، وغير موافق بشدة تعطى الرقم (1)، وقد صُممت هذه الأداة لتعبر عن آراء المستجيبين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال موضوع الدراسة.

اختبار صدق المحتوى للأداة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الجوانب الأكاديمية والمهنية والإحصائية؛ بهدف التأكد من شمولها، وكفائتها لتحديد مستوى الإفصاح الاختياري والدوافع الذاتية للإدارة، وقد قدم المحكمون آراءهم وملاحظاتهم التي تضمنت مقترحات تتعلق بتعديل بعض الفقرات، أو إعادة صياغتها، أو حذفها أو إضافة فقرات جديدة لتحسين أداة الدراسة؛ وبناء على تلك الملاحظات، تم إجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة.

اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها عند تقييم نموذج القياس، كما سيأتي لاحقاً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها على نمذجة المعادلات البنائية باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) من خلال برنامج SmartPLS؛ وذلك بهدف تقييم نموذج القياس عبر فحص صدق وثبات المؤشرات، ثم تقييم النموذج البنائي، وصولاً إلى اختبار الفرضيات؛ للتحقق من طبيعة العلاقات بين المتغيرات.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: نتائج تقييم نموذج الدراسة:

تم تحليل بيانات الدراسة وتقييم نموذجها باستخدام برنامج SmartPLS (الإصدار 3.2.8) المعتمد على أسلوب المربعات الصغرى الجزئي (PLS)، وذلك على مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى: تقييم نموذج القياس، والمرحلة الثانية: تقييم النموذج البنائي، وفيما يلي عرض مفصل لهاتين المرحلتين:

المرحلة الأولى: تقييم نموذج القياس:

يشير نموذج القياس إلى العلاقة التي تربط بين الأبعاد ومؤشرات، والطريقة التي تُقاس بها هذه الأبعاد من خلال تلك المؤشرات، ويُعد كل من الصدق والثبات معيارين أساسيين في تقييم نموذج القياس؛ إذ يتم من خلالهما فحص ثبات المؤشرات والاتساق الداخلي للتحقق من ثبات أداة القياس، إضافة إلى تقييم صدق التقارب وصدق التمييز للتحقق من دقة أداة القياس (Sekaran & Bougie, 2016). وفي هذه الدراسة، تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS) لتقييم كل من نماذج القياس الانعكاسية والتكوينية.

تقييم نموذج القياس لأبعاد الدرجة الأولى: انعكاسي

تم تقييم نموذج القياس الانعكاسي لأبعاد الدرجة الأولى باستخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية المعتمدة في نمذجة المعادلة البنائية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS)؛ بهدف التحقق من صدق المقياس وثباته، وقد شملت هذه المؤشرات الآتي: تشبعات الفقرات؛ للتحقق من ثبات المؤشرات، والثبات المركب ألفا كرونباخ؛ لقياس الاتساق الداخلي للأبعاد، ومتوسط التباين المفسر، للتحقق من صدق التقارب بين المؤشرات.

كما تم استخدام مؤشر نسبة أحادية وتغاير السمة لتقييم صدق التمايز بين الأبعاد (Hair et al., 2017). ويوضح الجدولان: (2) و(4) نتائج تقييم نموذج القياس لأبعاد المتغير التابع من الدرجة الأولى، في حين يوضح الجدولان: (3) و(4) نتائج تقييم نموذج القياس لأبعاد المتغير المستقل من الدرجة الأولى. جدول (2): تقييم نموذج القياس (ثبات المؤشر، الاتساق الداخلي، صدق التقارب)

البعد	المؤشر	التشيع	الفاكرونباخ	الثبات المركب	متوسط التباين المفسر
معلومات عامة	DV1.1	0.724	0.909	0.918	0.615
	DV1.2	0.661			
	DV1.3	0.781			
	DV1.4	0.873			
	DV1.5	0.848			
	DV1.6	0.840			
	DV1.7	0.755			
	DV1.8	0.767			
معلومات النشاط	DV2.1	0.594	0.908	0.928	0.692
	DV2.2	0.821			
	DV2.3	0.884			
	DV2.4	0.872			
	DV2.5	0.886			
	DV2.6	0.894			
معلومات مالية	DV3.1	0.662	0.928	0.944	0.707
	DV3.2	0.676			
	DV3.3	0.874			
	DV3.4	0.889			
	DV3.5	0.882			
	DV3.6	0.928			
	DV3.7	0.928			
	DV4.1	0.776	0.928	0.953	0.665
	DV4.2	0.825			
	DV4.3	0.888			
معلومات عن الحوكمة	DV4.4	0.879			
	DV4.5	0.749			
	DV4.6	0.789			
	DV4.7	0.763			
	DV4.8	0.841			

جدول (2): يتبع

البعد	المؤشر	التشبع	الفاكرونباخ	الثبات المركب	متوسط التباين المفسر
معلومات عن المسؤولية الاجتماعية	DV5.1	0.808	0.94	0.946	0.705
	DV5.2	0.851			
	DV5.3	0.86			
	DV5.4	0.81			
	DV5.5	0.827			
	DV5.6	0.855			
	DV5.7	0.859			
	DV5.8	0.845			
معلومات عن المخاطر	DV6.1	0.942	0.923	0.923	0.867
	DV6.2	0.946			
	DV6.3	0.904			

يتضح من الجدول (2) أن غالبية قيم تشبعات المؤشرات تجاوزت (0.707)؛ مما يدل على أن كل بُعد يفسر أكثر من 50% من التباين في فقراته، وهو ما يعكس درجة عالية من الثبات لكل فقره، وعلى الرغم من وجود بعض الفقرات التي سجلت قيمة أدنى من هذا الحد، فإنها لا تعد مؤثرة؛ نظراً لأن متوسط التباين المفسر (AVE) يزيد عن 0.500، كما أظهرت النتائج أن معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لجميع أبعاد المتغير التابع تراوح بين 0.700 و0.950؛ مما يشير إلى وجود اتساق داخلي مرتفع بين الفقرات المكونة لكل بُعد. ولتعزيز ذلك، أظهرت نتائج الثبات المركب أن جميع القيم تقع ضمن النطاق المقبول (أكبر من 0.700 وأقل من 0.950) باستثناء قيمة واحدة بلغت 0.953، وهي قريبة جداً من الحد الأعلى الموصى به؛ مما يؤكد الثبات الكلي لكل بُعد من الأبعاد، وكذلك، أظهرت النتائج تحقق صدق التقارب بين الفقرات وأبعادها، حيث تجاوزت جميع قيم متوسط التباين المفسر نسبة 0.500؛ مما يدل على أن فقرات المقياس تقيس البعد ذاته بدقة واتساق، وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن أداة القياس قد صُممت بعناية، وبما يضمن اتساقها الداخلي ودقتها العالية، كما أن تنوع الفقرات المستخدمة في قياس كل بُعد أسهم في تعزيز الثبات والصدق للمقياس الكلي.

جدول (3): تقييم نموذج القياس (ثبات المؤشر، والاتساق الداخلي، وصدق التقارب)

المتغير	البعد	المؤشر	التشيع	الفاكرونباخ	الثبات المركب	متوسط التباين المفسر
دافع تحقيق المنافع	دافع	IV1.1	0.837	0.965	0.968	0.741
		IV1.2	0.888			
		IV1.3	0.862			
		IV1.4	0.887			
		IV1.5	0.875			
		IV1.6	0.844			
		IV1.7	0.831			
		IV1.8	0.859			
		IV1.9	0.862			
		IV1.10	0.897			
		IV1.11	0.822			
الدوافع	دافع تنافدي المخاطر	IV2.1	0.815	0.923	0.927	0.723
		IV2.2	0.878			
		IV2.3	0.826			
		IV2.4	0.847			
		IV2.5	0.865			
		IV2.6	0.867			
		IV4.5	0.868			
		IV4.6	0.871			
		IV4.7	0.866			
		IV4.8	0.860			
		IV4.9	0.841			
		IV4.10	0.806			

يتضح من الجدول (3) أن جميع قيم تشبعات المؤشرات تجاوزت 0.707؛ مما يدل على أن كل بُعد يفسر أكثر من 50% من التباين في فقراته، وهو ما يعكس درجة عالية من الثبات لكل فقره، كما أظهرت النتائج أن معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لجميع أبعاد المتغير المستقل جاء ضمن النطاق الموصى به) أكبر من 0.700 وأقل من 0.950؛ مما يشير إلى وجود اتساق داخلي مرتفع بين الفقرات المكوّنة لكل بُعد، ولتأكيد الثبات الكلي، بينت النتائج أن قيم الثبات المركب كانت أيضاً ضمن النطاق الموصى به؛ مما يعزز موثوقية أداة القياس. وعلى الرغم من أن قيمتي الثبات المركب وألفا كرونباخ في بُعد دافع تحقيق المنافع فاقتا الحد الأعلى الموصى به (0.95)، إلا أن هذا التجاوز الطفيف يُعد مقبولا؛ لكونه قريباً من القيمة المعيارية، ولعدم تأثيره جوهرياً في موثوقية المقياس، إضافة إلى أن الاحتفاظ بجميع الفقرات كان ضرورياً لتغطية الجوانب التفصيلية الدقيقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويُفسّر هذا الارتفاع على أنه انعكاس لطبيعة البعد وخصوصيته. وكذلك، أوضحت النتائج تحقق صدق التقارب بين الفقرات وأبعادها، إذ تجاوزت جميع قيم متوسط التباين المفسّر نسبة 0.500؛ مما يدل على أن أداة القياس تمتاز بالصدق والثبات في قياس المتغير المستقل وعلاقته بالمتغيرات الأخرى. وتؤكد هذه النتائج أن المقياس قد صُمم بعناية؛ ليكون متسقاً ودقيقاً، وأن تنوع الفقرات المستخدمة في قياس كل بُعد أسهم في تعزيز الثبات والصدق الكلي للأداة.

جدول (4): تقييم صدق التمايز باستخدام طريقة نسبة أحادية وتغاير السمة (HTMT)

الأبعاد	DV1.	DV2.	DV3.	DV4.	DV5.	DV6.	IV1.	IV2.
DV1.								
DV2.	0.571							
DV3.	0.501	0.7						
DV4.	0.612	0.527	0.66					
DV5.	0.394	0.702	0.704	0.642				
DV6.	0.354	0.525	0.588	0.587	0.625			
IV1.	0.655	0.504	0.593	0.624	0.521	0.506		
IV2.	0.304	0.525	0.543	0.513	0.548	0.553	0.56	

يتضح من الجدول (4) أن نتائج مؤشر نسبة أحادية وتغاير السمة (HTMT) أظهرت أن أقل قيمة بلغت 0.304، في حين بلغت أعلى قيمة 0.704؛ مما يعني أن جميع القيم جاءت أقل من الحدود القصوى الموصى بها (0.85 أو 0.90) وفقاً لطبيعة العلاقة بين الأبعاد، وبناء على ذلك، يمكن التأكيد على تحقق صدق التمايز بدرجة عالية بين أبعاد الدراسة؛ مما يشير إلى أن كل بُعد يقيس المفهوم المحدد له بدقة، دون وجود تكرار أو تداخل بين فقراته وفقرات الأبعاد الأخرى.

وبعد تنفيذ الخطوات السابقة المتعلقة بتقييم نموذج القياس الانعكاسي من الدرجة الأولى، تشير النتائج النهائية إلى أن نموذج القياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات؛ مما يعزز ملاءمته للتحليل البنائي اللاحق.

تقييم نموذج القياس لأبعاد الدرجة الثانية: انعكاسي وتكويني؛

نظراً لأن الدراسة الحالية تتضمن متغيرات من الدرجة الثانية، فقد أظهر التحليل أن نماذج القياس وفقاً للعلاقات بين الأبعاد والمتغيرات الكلية تنقسم إلى نوعين: انعكاسية، وتكوينية. ويمكن توضيح هذا التقسيم من خلال الجدول (5).

جدول (5) نماذج القياس الانعكاسية والتكوينية

التصنيف	اسم المتغير	نوع النموذج	العلاقة بين المتغير وأبعاده
المتغير التابع	الإفصاح الاختياري	انعكاسي	الأبعاد تنعكس عن المتغير الكامن وتمثله بشكل انعكاسي.
المتغير المستقل	الدوافع الذاتية	تكويني	الأبعاد تُكوّن المتغير الكامن وتُشكّل بنيته.

1- تقييم نموذج القياس لأبعاد الدرجة الثانية: انعكاسي؛

اعتمدت الدراسة في تقييم نموذج القياس الانعكاسي من الدرجة الثانية على طريقة المرحلتين المنفصلتين باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)؛ وذلك نظراً لاختلاف عدد المؤشرات بين الأبعاد الضمنية، وقد تم في المرحلة الأولى قياس أبعاد الدرجة الأولى، ثم جرى استخدام متوسطاتها المعيارية كمؤشرات لتمثيل أبعاد الدرجة الثانية، وقد تم تنفيذ عملية التقييم وفق الخطوات التي أوصى بها Bradley و Henseler (2007)، على النحو الآتي؛

1. ثبات المؤشر (الدرجة الأولى)؛ وذلك من خلال حساب تربيع التشبعات.
2. الاتساق الداخلي (الدرجة الثانية)؛ باستخدام كل من الثبات المركب (CR) وألفا كرونباخ (α).
3. صدق التقارب (الدرجة الثانية)؛ وذلك عبر متوسط التباين المُفسّر (AVE).
4. صدق التمايز (الدرجة الثانية)؛ وذلك باستخدام مؤشر نسبة أحادية وتغاير السمة (HTMT).

ويوضح الجدول (6) نتائج تقييم نموذج القياس الانعكاسي لأبعاد المتغير التابع من الدرجة الثانية.

جدول (6): تقييم نموذج القياس الانعكاسي (ثبات المؤشر، والاتساق الداخلي، وصدق التقارب)

الأبعاد من الدرجة الثانية (المتغيرات)	الأبعاد من الدرجة الأولى (المؤشرات)	التشبع	الفا كرونباخ	الثبات المركب	متوسط التباين المفسر
	DV1.	0.669			
	DV2.	0.789			
	DV3.	0.843			
	DV4.	0.816			
	DV5.	0.824			
	DV6.	0.750			
الإفصاح الاختياري			0.873	0.876	0.615

يتضح من الجدول (6) أن معظم قيم تشبعات المؤشرات تجاوزت 0.707؛ مما يشير إلى أن كل بُعد يفسر أكثر من 50% من التباين في مؤشرات، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من الثبات. كما أظهرت النتائج أن قيم كل من ألفا كرونباخ والثبات المركب تراوحت بين 0.700 و 0.950، وهو ما يدل على وجود اتساق داخلي عالٍ، وثبات كلي موثوق لأبعاد المتغير التابع من الدرجة الثانية، بالإضافة إلى ذلك، بينت النتائج أن جميع قيم متوسط التباين المفسر تجاوزت 0.500؛ مما يؤكد تحقق صدق التقارب، ويشير إلى أن الأبعاد تقيس متغيراتها المستهدفة بدقة وموثوقية عالية.

2- تقييم نموذج القياس لأبعاد الدرجة الثانية: تكويني:

في النماذج التكوينية تُعد الفقرات أو الأبعاد بمثابة العوامل المكوّنة للمتغيرات، إذ أنها تسهم في تكوينها، ولا يُشترط أن تكون الارتباطات بينها مرتفعة، ونظراً لأن العلاقة بين الأبعاد والمتغير المستقل (الدوافع الذاتية للإدارة) في هذه الدراسة هي علاقة تكوينية، فقد تم تقييمها استناداً إلى الأوزان الخارجية، ودلالاتها الإحصائية، بالإضافة إلى معامل تضخم التباين (VIF)؛ للتحقق من غياب مشكلة تعدد الخطية، وقد أظهرت النتائج أن جميع الأبعاد ذات دلالة إحصائية، ولا تعاني من تعدد خطي؛ مما يدعم صدق نموذج القياس التكويني. ويوضح الجدول (7) نتائج تقييم نموذج القياس التكويني لأبعاد الدرجة الثانية.

جدول (7): تقييم نموذج القياس التكويني

المتغير	البعد	الوزن الخارجي	معامل تضخم التباين
	IV1.	0.692	1.371
الدوافع الذاتية للإدارة	IV2.	0.447	1.371

يتبين من الجدول (7) أن الأوزان الخارجية لبُعدي الدوافع الذاتية للإدارة تجاوزت القيمة المرجعية (0.10)، وكانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05؛ مما يدل على أهمية كل بُعد في تكوين المتغير الرئيسي. كذلك أظهرت النتائج أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) كانت أقل من 3.3، وهو ما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين المؤشرات التكوينية؛ مما يعزز موثوقية النموذج وصلاحيته للتحليل البنائي.

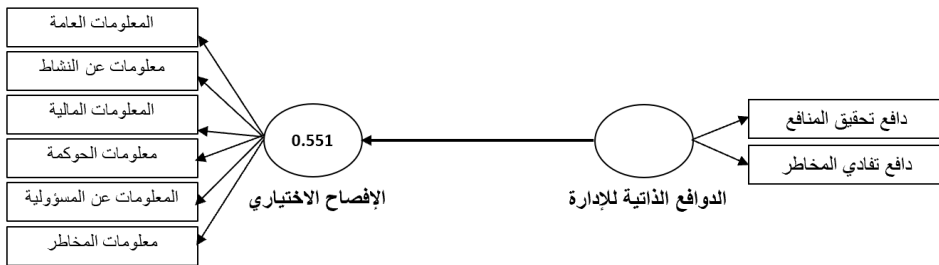
وبناء على ما سبق، يتضح أن نتائج تقييم نموذج القياس -سواء لأبعاد الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية- قد أكدت صدق أداء القياس وثباتها؛ مما أتاح الانتقال إلى تقييم النموذج البنائي.

المرحلة الثانية: تقييم النموذج البنائي:

أكدت نتائج تقييم نموذج القياس تحقق الصدق والثبات في أداء القياس، وبناء على ذلك تنتقل الدراسة في هذه المرحلة إلى تقييم النموذج البنائي باستخدام أسلوب نمذجة المعادلة البنائية بالمرجعات الصغرى الجزئية.

معامل التحديد R^2 :

تتراوح قيمة معامل التحديد (R^2) بين 0 و1؛ إذ تشير القيمة 0 إلى أن مقدار التباين المُفسَّر منخفض، بينما تدل القيمة 1 على أن التباين المُفسَّر مرتفع. وتُستخدم قيمة (R^2) لقياس قدره النموذج على تفسير التباين في المتغير التابع، حيث تعد القيمة 0.67 دلالة على قوة عالية، و0.33 على قوة متوسطة، و0.19 على قوة ضعيفة، وذلك وفقاً لما أشار إليه Chin (1998). وفي المقابل، يرى Miller وFalk (1992) أن أدنى قيمة مقبولة لمعامل التحديد (R^2) هي 0.10، ويوضح الشكل (2) نتائج تقييم معامل التحديد في هذه الدراسة.



شكل (2): تقييم معامل التحديد

يتضح من الشكل (2) أن الدوافع الذاتية للإدارة تفسر ما نسبته 55.1% من التباين في الإفصاح الاختياري، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.551، وهي قيمة متوسطة وفقاً للمعايير الإحصائية؛ مما يشير إلى أن النموذج يمتلك قدره تفسيرية متوسطة داخل عينة الدراسة.

حجم الأثر (f^2):

تُستخدم هذه الإحصائية لقياس حجم الأثر الذي يُحدثه أحد متغيرات النموذج عند استبعادها من التحليل، وذلك من خلال تحديد مقدار التغير في نسبة التباين المُفسَّر للمتغير التابع. ووفقاً لـ Hair et al. (2019)، تُوظف هذه الإحصائية لمقارنة قوة تأثير كل متغير في نموذج الدراسة، وغالباً ما تُدرج في حال طلبها من المراجع بغرض المقارنة، كما تفسر قيمها على النحو الآتي: 0.02 أثر ضعيف، و0.15 أثر متوسط، و0.35 أثر قوي. والجدول (8) يوضح نتائج تقييم حجم الأثر.

جدول (8): تقييم حجم الأثر (f^2)

المتغير المستقل	f^2	التقدير
الدوافع الذاتية للإدارة	0.592	مرتفع

يوضح الجدول (8) أن حجم أثر الدوافع الذاتية بلغ 0.592، وهي قيمة تُعد قوية وفقاً للمعايير الإحصائية، مما يشير إلى أن الدوافع الذاتية للإدارة تفسر نسبة عالية من التباين في الإفصاح الاختياري.

الدقة التنبؤية Q^2

تُقاس الدقة التنبؤية لنموذج الدراسة باستخدام إحصائية Q^2 التي طوّرها كل من Geisser (1974) وStone (1974)، والتي تعتمد على حذف جزء من القيم في مصفوفة البيانات عبر إجراء Blindfolding، ثم احتساب متوسط القياسات الإحصائية لكل من القيم المحذوفة والقيم المتبقية؛ وبذلك تُعد Q^2 مؤشراً لقياس القدرة التنبؤية للنموذج داخل العينة وخارجها؛ إذ تتم مقارنة القيم المحذوفة (خارج العينة) مع القيم المتبقية (داخل العينة) (Rigdon, 2014; Sarstedt et al., 2014). وعندما يكون الفرق بين القيمتين صغيراً، فإن ذلك يُشير إلى قوة الدقة التنبؤية للنموذج، يُشترط لاعتبار النموذج ذا دقة تنبؤية أن تكون قيمة $Q^2 > 0$ ، كما تفسر القيم وفقاً للمستويات الآتية: من 0 إلى 0.25: دقة تنبؤية ضعيفة، ومن 0.26 إلى 0.50: دقة تنبؤية متوسطة، وأكبر من 0.50: دقة تنبؤية قوية، ويعرض الجدول (9) نتائج تقييم الدقة التنبؤية.

جدول (9): تقييم الدقة التنبؤية Q^2

المتغير التابع	$Q^2 (= 1 - SSE/SSO)$
الإفصاح الاختياري	0.336

يتضح من الجدول (9) أن قيم Q^2 كانت أكبر من الصفر؛ مما يدل على تمتع النموذج بقدره تنبؤية متوسطة سواء داخل العينة أو خارجها، كما أظهرت النتائج أن قيمة Q^2 لمتغير الإفصاح الاختياري كانت ضمن المستوى المتوسط، وهو ما يشير إلى أن الدوافع الذاتية للإدارة يمكن أن تتنبأ بالإفصاح الاختياري داخل العينة وخارجها؛ مما يؤكد أن النموذج يتمتع بدقة تنبؤية متوسطة.

الأثر غير الخطي (Nonlinear effect):

للتحقق من طبيعة العلاقة بين الدوافع الذاتية للإدارة والإفصاح الاختياري، تم اختبار مدى إمكانية وجود أثر غير خطي، وذلك من خلال إدخال العلاقة التربيعية في النموذج، ويعرض الجدول (10) نتائج اختبار الأثر غير الخطي.

جدول (10): الأثر غير الخطي Nonlinear effect

المسار	بيتا	الانحراف	ت	الدلالة
الدوافع الذاتية للإدارة < الإفصاح الاختياري QE	-0.051	0.055	0.934	0.350

تُظهر نتائج الجدول (10) عدم وجود أثر غير خطي للدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري، حيث إن العلاقة التربيعية لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(p < 0.05)$ ، ويشير ذلك إلى أن العلاقة الخطية التي تم رصدها في عينة الدراسة تمثل العلاقة الفعلية السائدة في مجتمع الدراسة.

العلاقة العكسية:

في إطار الاختبارات الإضافية التي تهدف إلى التحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرات، تم إجراء اختبار يبين مدى وجود علاقة عكسية بين الدوافع الذاتية للإدارة والإفصاح الاختياري. ويعرض الجدول (11) نتائج هذا الاختبار.

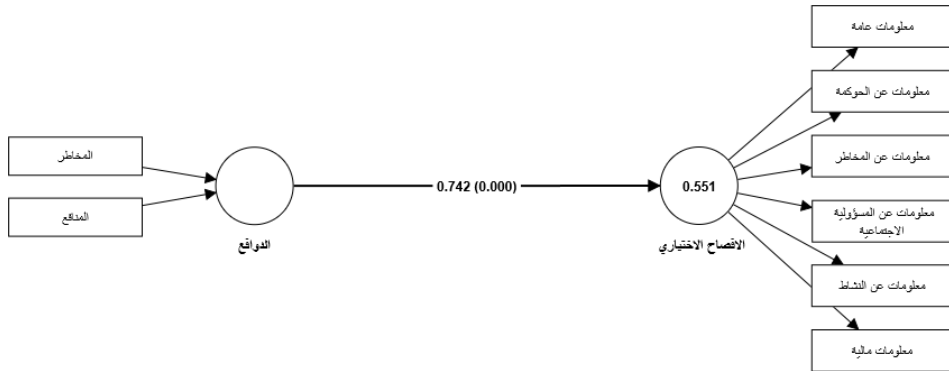
جدول (11): العلاقة العكسية

المسار	بيتا	الانحراف	ت	الدلالة
الدوافع الذاتية للإدارة < الإفصاح الاختياري GC	-0.184	0.267	0.691	0.49

أظهرت النتائج في الجدول (11) عدم وجود تأثير عكسي بين المتغير المستقل (الدوافع الذاتية للإدارة)، والمتغير التابع (الإفصاح الاختياري)، حيث تبين أن قيمة GC لم تكن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ، ويشير ذلك إلى ثبات ودقة العلاقة السببية بين المتغيرين.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الرئيسية: تفترض الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للدوافع الذاتية للإدارة في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، وللتحقق من هذه الفرضية، تم الاعتماد على منهجية المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) في تحليل النموذج البنائي، وتقدير معاملات المسار. ويوضح الشكل (3) نتائج تقييم معاملات المسار بين المتغيرات التي تُظهر اتجاه العلاقة وقوتها.



شكل (3): نتائج تقييم معاملات المسار بين المتغيرات

تم تقييم معاملات المسار في النموذج البنائي، وذلك من خلال إجراء Bootstrapping؛ بهدف الحصول على تقديرات دقيقة للعلاقات المفترضة بين المتغيرات محل الدراسة، وتُعد معاملات المسار مؤشرات لمدى قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتقع قيمها ضمن النطاق (± 1) ، وقد تم تنفيذ Bootstrapping باستخدام برنامج المربعات الصغرى الجزئية PLS، حيث يُظهر الشكل (3) قيمة معامل المسار، وقيمة معامل التحديد، في حين يبين الجدول (12) النتائج الإحصائية الخاصة باختبار الفرضية الرئيسة، بما في ذلك قيم معاملات المسار، ومستوى الدلالة الإحصائية (p-value) لتحديد مدى قبول أو رفض الفرضية.

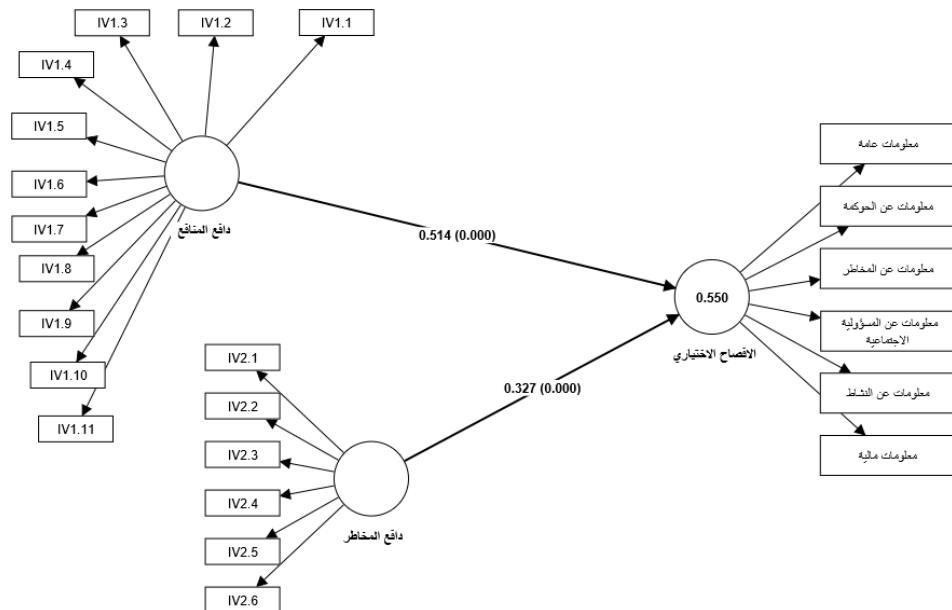
جدول (12): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

المسار	بيتا	الخطأ المعياري	ت	الدلالة
الدوافع الذاتية للإدارة -> الإفصاح الاختياري	0.742	0.05	14.941	0.000

أظهرت النتائج في الجدول (12) أن الدوافع الذاتية للإدارة تؤثر إيجاباً في الإفصاح الاختياري؛ إذ بلغت قيمة معامل المسار $(\beta = 0.742)$ ، وقيمة $(t = 14.941)$ دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يعني أن زيادة الدوافع الذاتية للإدارة بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع الإفصاح الاختياري بنسبة (74.2%)، وبالتالي تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسة. وتتفق هذه النتيجة مع الاتجاهات للنظريات الثلاث (الوكالة، الإشارة، الشرعية)، إذ تنظر جميعها إلى الإفصاح الاختياري بأنه وسيلة تستخدمها الإدارة لتحقيق أهدافها الذاتية والمهنية، مع تعزيز الشفافية والثقة في المؤسسة، وبالتالي تؤكد النتيجة الحالية أن الإفصاح الاختياري ليس فقط استجابة لمتطلبات خارجية، بل هو أيضاً انعكاس لمصالح داخلية تحفز الإدارة على تقديم معلومات إضافية تحسّن صورتها، وتدعم مكانتها المؤسسية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عدد من الدراسات السابقة، فقد أوضحت دراسة Palepu وHealy (2001) أن الدوافع الذاتية للإدارة سواء كانت مرتبطة بتحسين السمعة أو بتقليل درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة، تسهم في رفع الإفصاح الاختياري وتعزيز شفافية التقارير المالية، وقد دعمت نتائج دراسة Francis et al. (2008) هذا الاتجاه، وفي السياق المحلي أشارت دراسة Al-Homaidi et al. (2024) إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري لدى البنوك الإسلامية في اليمن مرتبط بتحسين جودة التقارير المالية، غير أنها لم تتناول صراحة الدوافع الذاتية للإدارة، ومن ثم، تضيف الدراسة الحالية بُعداً جديداً في البيئة اليمنية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور النفسي والإداري في تفسير سلوك الإفصاح الاختياري، وفي السياق الإقليمي توصلت دراسة Salem et al. (2023) إلى أن درجة التدوين لدى بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترتبط إيجابياً بجودة الإفصاح الاختياري، وهي نتيجة تدعم فكرة أن العوامل الداخلية والإدارية والثقافية للبنوك تؤثر في الإفصاح الاختياري حتى وإن لم تركز على الدوافع الذاتية للإدارة.

اختبار الفرضيتين الفرعيتين:

الفرضية الفرعية الأولى: تفترض الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدافع تحقيق المنافع في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية. ويوضح الشكل (4) نتائج تقييم معاملات المسار بين الأبعاد، والمتغيرات التي تظهر اتجاه العلاقة وقوتها بينهما.



شكل (4): نتائج تقييم معاملات المسار بين الأبعاد والمتغيرات

تم تنفيذ Bootstrapping باستخدام برنامج المربعات الصغرى الجزئية PLS، حيث يُظهر الشكل (4) قيمة معامل المسار، وقيمة معامل التحديد، في حين يبين الجدول (13) النتائج الإحصائية الخاصة باختبار الفرضية الفرعية الأولى، بما في ذلك قيم معاملات المسار، ومستوى الدلالة الإحصائية (p-value) لتحديد مدى قبول أو رفض الفرضية.

جدول (13): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

المسار	بيتا	الخطأ المعياري	ت	الدلالة
دافع تحقيق المنافع -> الإفصاح الاختياري	0.514	0.077	6.669	0.000

يوضح الجدول (13) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لدافع تحقيق المنافع في الإفصاح الاختياري، وقد بلغت قيمة معامل المسار (0.514) وقيمة $t = 6.669$ عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يعني أن زيادة دافع تحقيق المنافع بمقدار واحد يؤدي إلى ارتفاع الإفصاح الاختياري بنسبة (51.4%)، وبناءً على ذلك، تُعد هذه النتيجة داعمة لصحة الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية، وتشير هذه النتائج إلى أن الإفصاح الاختياري في البيئة المصرفية اليمنية يتأثر بدوافع إدارية ذات طبيعة اقتصادية، وهو ما يتسق مع نظرية الإشارة التي تفترض أن الإدارة تقوم بالإفصاح الاختياري؛ بهدف إرسال إشارات إيجابية إلى السوق والمستثمرين حول كفاءتها وأدائها المالي والإداري. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسات سابقة، منها دراسة عبدالجليل وأبو نصار (2014)، ودراسة Botosan (1997) التي أوضحت نتائجها: أن المنافع المتوقعة - مثل كسب

ثقة المحللين الماليين، وتحسين قيمة الشركة، وخفض تكلفة رأس المال - تشجع الإدارة في توسيع نطاق الإفصاح الاختياري. وفي السياق المحلي، بينت دراسة Al-Homaidi et al. (2024) في بيئة المصارف اليمنية أن ارتفاع الدوافع المرتبطة بالمكافآت وتحسين الصورة المؤسسية يدفع الإدارة إلى زيادة الإفصاح تعزيزاً لثقة المودعين والمستثمرين، كما توصلت دراسة Abdullah et al. (2015) التي تناولت عينة من البنوك الإسلامية في دول الخليج، إلى أن الدوافع الاقتصادية والمنافع المستقبلية المتوقعة تمثل حافزاً رئيسياً لتوسيع الإفصاح الطوعي، وفي ظل تنافسية الأسواق المالية، وعلى المستوى الدولي، كما أوضحت دراسة Nishitani et al. (2021) أن المؤسسات التي تسعى إلى تعزيز شرعيتها في الأسواق العالمية تستخدم الإفصاح الطوعي كوسيلة لتحقيق منافع اقتصادية واستراتيجية طويلة الأجل؛ وبذلك تؤكد نتائج الدراسة الحالية أن دافع تحقيق المنافع يمثل أحد المحددات الجوهرية للإفصاح الاختياري؛ مما يعزز صحة هذه الفرضية النظرية التي ترى في الإفصاح الطوعي وسيلة استراتيجية تستخدمها الإدارة لتحقيق مكاسب مهنية ومؤسسية، ويبرز في الوقت ذاته خصوصية البيئة المصرفية اليمنية كإطار يظهر مدى انطباق النظريات الدولية في سياق محلي مختلف، وتبرز أهمية هذه النتيجة في أن تعزيز الحوافز الاقتصادية للإدارة قد يساهم في رفع مستوى الشفافية في التقارير المالية مستقبلاً.

الفرضية الفرعية الثانية: تفترض الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدافع تفادي المخاطر في الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية. ويعرض الشكل (4) تقييم معامل المسار، والجدول (14) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

جدول (14): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المسار	بيتا	الخطأ المعياري	ت	الدلالة
دافع تفادي المخاطر -> الإفصاح الاختياري	0.327	0.065	4.992	0.000

يوضح الجدول (14) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية، حيث تشير النتائج إلى أن دافع تفادي المخاطر يؤثر إيجاباً في الإفصاح الاختياري؛ إذ بلغت قيمة معامل المسار ($\beta=0.327$)، وقيمة ($t=4.992$) دالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى، فإن زيادة دافع تفادي المخاطر بدرجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الإفصاح الاختياري بنسبة (32.7%)، وتدعم هذه النتيجة الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية. وتتسق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نظرية الوكالة، التي ترى أن الإدارة قد تستخدم الإفصاح أداة لتقليل تكاليف الوكالة والمخاطر المرتبطة بها، وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة Zunker (2011) التي أكدت على أن تفادي المخاطر - سواء المرتبطة بعدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة، أو بالدعاية السلبية - يدفع الشركات إلى زيادة الإفصاح الاختياري في تقاريرها المالية. وأشارت دراسة Palepu و Healy (2001)، ودراسة Verrecchia (2001) إلى أن الإفصاح الطوعي يُستخدم كأداة لخفض المخاطر المعلوماتية، وتحسين صورة المؤسسة في السوق، كذلك دعمت نتائج دراسة Abdullah et al. (2015) هذا التوجه، حيث بينت أن البنوك تميل إلى زيادة الإفصاح الطوعي في البيانات عالية المخاطر لتجنب فقدان الثقة.

وبذلك، تبرز نتائج هذه الدراسة أن دافع تفادي المخاطر يمثل أحد المحددات الجوهرية لسلوك الإدارة نحو الإفصاح الاختياري في البيئة المصرفية اليمنية، ويعكس وعي الإدارة بأهمية الشفافية كوسيلة لإدارة المخاطر والحفاظ على الاستقرار المؤسسي في ظل تحديات اقتصادية وتنظيمية معقدة، وأن إدارة البنك تميل إلى زيادة الإفصاح الاختياري عندما تسعى إلى تفادي المخاطر المحتملة، سواء تلك المرتبطة بعدم اليقين في البيئة الاقتصادية أو بالمخاطر التنظيمية. فالإفصاح الاختياري يُعد وسيلة لتقليل عدم تماثل المعلومات بين البنك وأصحاب المصالح؛ مما يساهم في تعزيز الثقة، وتقليل احتمالات سوء الفهم، أو التقييم السلبي من قبل المستثمرين والجهات الرقابية.

الاستنتاجات:

استنادا إلى نتائج اختبار الفرضيات وتحليلها ومناقشتها، توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. يتبين أن الدوافع الذاتية للإدارة تمثل عاملا جوهريا في تعزيز الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، فكلما زادت رغبة الإدارة في تحقيق المنافع - مثل تحسين السمعة أو تعزيز ثقة المساهمين أو إبراز الكفاءة الإدارية - زاد ميلها إلى تقديم معلومات إضافية طوعا في القوائم المالية تتجاوز المتطلبات القانونية، ويعكس هذا السلوك الإداري إدراكا متزايدا لدى القيادات المصرفية لأهمية الشفافية في بناء صورة إيجابية للبنك، وتعزيز استقراره في بيئة مالية تتسم بالمخاطر والمنافسة. وبذلك، يتضح أن الإفصاح الاختياري ليس مجرد استجابة تنظيمية، بل هو سلوك إداري استراتيجي يرتبط بدوافع ذاتية تسعى الإدارة من خلالها إلى تحقيق مكاسب مهنية ومؤسسية في آن واحد.
2. نستنتج أن دوافع تحقيق المنافع لدى الإدارة تسهم بصورة إيجابية في تعزيز الإفصاح الاختياري لدى البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، ويُفسر ذلك بأن الإدارة، كلما سعت إلى تحقيق مكاسب مهنية أو مؤسسية - مثل تحسين السمعة وتعزيز الثقة لدى المساهمين وأصحاب المصلحة أو جذب المستثمرين - زادت رغبتها في الإفصاح عن معلومات مالية إضافية تتجاوز المتطلبات القانونية، ويُعد هذا السلوك توجها استراتيجيا للإدارة نحو استخدام الإفصاح الاختياري أداة لتحقيق مصالح متبادلة بين البنك والإدارة والمستثمرين، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية وتقليل فجوة المعلومات.
3. يتضح أن الإدارة في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية تسعى إلى تقليل المخاطر المحتملة - سواء كانت مرتبطة بالسمعة المؤسسية أو بالرقابة التنظيمية أو بفقدان ثقة المودعين والمستثمرين - وذلك من خلال زيادة درجة الشفافية والإفصاح الاختياري في التقارير المالية. ويُعد الإفصاح الاختياري أداة فاعلة لتقليل عدم اليقين، والحد من الشكوك لدى الأطراف الخارجية؛ مما يسهم في تعزيز الثقة واستقرار العلاقات مع أصحاب المصلحة.

التوصيات:

- بناء على الاستنتاجات توصي الدراسة الحالية البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بالآتي:
1. ضرورة تعزيز ثقافة الشفافية والمسؤولية لدى إدارات البنوك من خلال ربط نظم الحوافز والتقييم الإداري بالإفصاح الاختياري وجودته، بحيث تكون دوافع الإدارة للإفصاح نابعة عن التزام مؤسسي استراتيجي تجاه المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية، ويُستحسن أن تبنى البنوك سياسات واضحة للإفصاح الاختياري ضمن تقاريرها المالية السنوية؛ بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة، ويُسهم في استقرار القطاع المصرفي في بيئة تتسم بالتحديات والمخاطر.
 2. ضرورة تشجيع إدارات البنوك العاملة في اليمن على تبني سياسات تحفيزية ترتبط بمستوى الشفافية والإفصاح الاختياري؛ بما يعزز من توجه الإدارة نحو تحقيق المنافع المشتركة مع المودعين والمستثمرين. وينصح أن تضع البنوك أطر تنظيمية تشجع على الإفصاح الاختياري كوسيلة؛ لتحسين السمعة المؤسسية وجذب الاستثمارات، وتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة.
 3. يجب تعزيز ثقافة إدارة المخاطر في البنوك العاملة في اليمن وذلك من خلال تشجيع الإدارة العليا على استخدام الإفصاح الاختياري أداة استراتيجية لزيادة الشفافية وتقوية الثقة مع أصحاب المصلحة. ويُستحسن أن تعمل السلطات الرقابية - كالبנק المركزي اليمني - على وضع إرشادات واضحة تحفز البنوك على الإفصاح الاختياري عن المعلومات ذات الصلة بالمخاطر والحوكمة؛ بما يسهم في الحد من حالة عدم اليقين، وتعزيز الاستقرار، والثقة في القطاع المصرفي.

الاسهام البحثي:

قام نبيل الحميري وعبد السلام الذيباني بوضع المقدمة، وبناء الخلفية النظرية، وصياغة المشكلة البحثية، وتحديد المنهجية، وقام عبد السلام الذيباني بجمع وتحليل البيانات، وعرض وتفسير النتائج ومناقشتها، وصياغة الاستنتاجات والتوصيات، وقام نبيل الحميري وعبد الوهاب الشامي وعبد الحميد الصبح بمراجعة المسودة النهائية للبحث.

المراجع:

- باذيب، خالد محمد عمر (2011)، *مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك* [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن].
- بولصنام، محمد، وزوينة، بن فرج (2012)، *العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي: دراسة حالة شركة البوتاس العربية المساهمة*، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الجبلي، وليد سمير عبدالعظيم (2023)، *أثر الإفصاح الاختياري على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص الشركة وانعكاسه على تخفيض تكاليف الوكالة: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 37(2)، 1564-1445.
- الحسناوي، عقيل حمزة حبيب، وجواد، حسين علي (2018)، *تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية: دراسة ميدانية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 15(3)، 373-352.
- دحدوح، حسين أحمد، وحمادة، رشا محمد (2015)، *نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية*، 31(1)، 42-9.
- رزيق، كمال، وكورتل، فريد (2009)، *الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية*، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول - التحديات والآفاق المستقبلية، 28-29 أبريل، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.
- الشيرازي، عباس مهدي (1990)، *نظرية المحاسبة، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.*
- العامري، عادل قائد، وعبدالجبار، توفيق محمد (2017)، *مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقا لمبادئ لجنة (بازل). مجلة جامعة السعيد للعلوم الإنسانية*، 1(2)، 22-5.
- <https://doi.org/10.59325/sjhas.v1i2.34>
- عبدالجليل، توفيق، وأبو نصار، محمد (2014)، *العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسات: العلوم الإدارية*، 41(2)، 342-326.
- عرفه، نصر طه، ومليجي، مجدي (2013)، *أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية: دراسة نظرية تطبيقية، الإدارة العامة*، 54(1)، 102-47.
- عفيفي، هلال عبدالفتاح (2008)، *العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية*، 30(1)، 498-429.
- القرشي، عبدالله علي أحمد (2010)، *دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصري: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، مصر].
- مارق، سعد محمد (2009)، *قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز - الاقتصاد والإدارة*، 23(1)، 174-131.
- مراد، ممدوح هاشم محمد (1997)، *دراسة اختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح، مجلة البحوث التجارية*، 19(1)، 262-211.

مصطفى، صادق حامد (1991)، *قياس قيمة المنشأة من خلال قرار الإدارة بشأن الإفصاح الاختياري* [رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر].
مفضل، إبراهيم (2008)، *المعايير المحاسبية الحكومية الدولية وأهميتها لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية* [رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا].
يوسف، محمد حسن (2007)، *محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارته خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي*. <https://shorturl.at/d5866>

Abdullah, W. A. W., Percy, M., & Stewart, J. (2015). Determinants of voluntary corporate governance disclosure: Evidence from Islamic banks in the Southeast Asian and the Gulf Cooperation Council regions. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 11(3), 262-279. <https://doi.org/10.1016/j.jcae.2015.10.001>

Acharya, V., & Ryan, S. G. (2020). Banks' financial reporting and financial system stability. *Journal of Accounting Research*, 54(2), 277-340. <http://doi.org/10.1111/1475-679X.12114>

AL Shaar, E., Zalloum, N., & Khattab, S. (2015). The role of the company's profitability and leverage in determining the effect of non-financial disclosure level on the market value. *Jordan Journal of Business Administration*, 11(3), 658-703.

Al-Dabbagh, L. M., & Ibrahim, L. K. (2014). *An analytical study of the reality of voluntary data disclosure in Iraqi banking units and the extent to which it is affected by the application of governance mechanisms*. University of Mosul.

Alfraih, M. M. (2018). Intellectual capital reporting and its relation to market and financial performance. *International Journal of Ethics and Systems*, 34(3), 266-281. <https://doi.org/10.1108/IJOES-02-2017-0034>

Al-Homaidi, E. A., Al-Matari, E. M., Anagreh, S., Tabash, M. I., & Senan, N. A. M. (2024). The relationship between the voluntary disclosure and financial reporting quality of Islamic banks: An empirical evidence from Yemen. *International Journal of Business Information Systems*, 45(1), 1-34. <https://doi.org/10.1504/IJBIS.2024.135971>

Al-Homaidi, E. A., Tabash, M. I., Allamy, K. K., & Ahmad, A. (2020). The extent of voluntary disclosure in the annual reports of Islamic banks: empirical evidence from Yemen. *Banks and Bank Systems*, 15(1), 167-184. [https://doi.org/10.21511/bbs.15\(1\).2020.16](https://doi.org/10.21511/bbs.15(1).2020.16)

Al-Sorihi, S. A. A. F. (2014). *The association of external auditor's attributes with management fraud risk assessment in financial reporting: Empirical evidence from Yemen* [Doctoral dissertation, Universiti Utara Malaysia, Malaysia].

American Institute of Certified Public Accountants. (1994). *Improving business reporting—A customer focus: Meeting the information needs of investors and creditors: Comprehensive report of the Special Committee on Financial Reporting*. American Institute of Certified Public Accountants.

- Awad, A. B., Seissian, L. A., & Gharios, R. T. (2022). Corporate voluntary disclosures in emerging markets: Empirical evidence from the GCC equity markets. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 12(1), 1-36. <https://doi.org/10.5296/ijaf.v12i1.19453>
- Beets, S. D., & Souther, C. C. (1999). Corporate environmental reports: The need for standards and an environmental assurance service. *Accounting Horizons*, 13(2), 129-145. <https://doi.org/10.2308/acch.1999.13.2.129>
- Blacconiere, W. G., & Patten, D. M. (1994). Environmental disclosures, regulatory costs, and changes in firm value. *Journal of Accounting and Economics*, 18(3), 357-377. [https://doi.org/10.1016/0165-4101\(94\)90026-4](https://doi.org/10.1016/0165-4101(94)90026-4)
- Botosan, C. A. (1997). Disclosure level and the cost of equity capital. *The Accounting Review*, 72(3), 323-349.
- Bradley, W., & Henseler, J. (2007). Modeling reflective higher-order constructs using three approaches with PLS path modeling: A Monte Carlo comparison. In M. Thyne, K. R. Deans, & J. Gnoth (Eds.), *Australian and New Zealand Marketing Academy Conference Proceedings* (pp. 791-800). University of Otago.
- Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. *Journal of accounting and Economics*, 32(1-3), 237-333. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(01\)00027-1](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00027-1)
- Chau, G. K., & Gray, S. J. (2002). Ownership structure and corporate voluntary disclosure in Hong Kong and Singapore. *The International Journal of Accounting*, 37(2), 247-265. [https://doi.org/10.1016/S0020-7063\(02\)00153-X](https://doi.org/10.1016/S0020-7063(02)00153-X)
- Chen, G., Wang, B., & Wang, X. (2021). Corporate social responsibility and information flow. *Accounting & Finance*, 61(2), 2759-2807. <https://doi.org/10.1111/acfi.12683>
- Chin, W. W. (1998). Issues and Opinion on structural equation modeling. *MIS Quarterly*, 22(1), 7-16.
- Collett, P., & Hrasky, S. (2005). Voluntary disclosure of corporate governance practices by listed Australian companies. *Corporate Governance: An International Review*, 13(2), 188-196. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.2005.00417.x>
- Dye, R. A. (1990). Mandatory versus voluntary disclosures: The cases of financial and real externalities. *The Accounting Review*, 65(1), 1-24.
- Elsayed, D. H., Ismail, T. H., & Ahmed, E. A. (2024). The impact of cybersecurity disclosure on banks' performance: the moderating role of corporate governance in the MENA region. *Future Business Journal*, 10(1), 115. <https://doi.org/10.1186/s43093-024-00402-9>

- Falk, R. F., & Miller, N. B. (1992). *A primer for soft modeling*. University of Akron Press.
- Financial Accounting Standards Board. (2001). *Improving business reporting: Insights into enhancing voluntary disclosures*. FASB.
- Financial Accounting Standards Board. (2018). *Conceptual framework for financial reporting: Chapter 3, qualitative characteristics of useful financial information (Concepts Statement No. 8)*. Financial Accounting Foundation.
- Foster, G. (1986). *Financial statement analysis* (2nd ed.). Pearson Education India.
- Francis, J., Nanda, D., & Olsson, P. (2008). Voluntary disclosure, earnings quality, and cost of capital. *Journal of Accounting Research*, 46(1), 53–99. <https://doi.org/10.1111/j.1475-679X.2008.00267.x>
- Geisser, S. (1974). Predictive approach to the random effects model. *Biometrika*, 61(1), 101–107. <https://doi.org/10.1093/biomet/61.1.101>
- Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2017). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)* (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, 31(1–3), 405–440. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(01\)00018-0](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00018-0)
- Hoelscher, S. A. (2020). Voluntary hedging disclosure and corporate governance. *Review of Accounting and Finance*, 19(1), 5–29. <https://doi.org/10.1108/RAF-01-2018-0001>
- Hribar, P., Mergenthaler, R., Roeschley, A., Young, S., & Zhao, C. X. (2022). Do managers issue more voluntary disclosures when GAAP limits their reporting discretion in financial statements? *Journal of Accounting Research*, 60(1), 299–351. <https://doi.org/10.1111/1475-679X.12401>
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360. [https://doi.org/10.1016/0304-405X\(76\)90026-X](https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X)
- Karim, A. K. M. W. (1996). The association between corporate attributes and the extent of corporate disclosure. *Journal of Business Studies*, 17(2), 89–124.
- Kim, J. M., Taylor, D. J., & Verrecchia, R. E. (2021). Voluntary disclosure when private information and disclosure costs are jointly determined. *Review of Accounting Studies*, 26(3), 971–1001. <https://doi.org/10.1007/s11142-021-09601-z>
- Laux, C., & Leuz, C. (2010). Did fair-value accounting contribute to the financial crisis?. *Journal of Economic Perspectives*, 24(1), 93–118. <http://doi.org/10.1257/jep.24.1.93>

- Lee, A., Kim, J. D., & Bae, S. M. (2024). Determinants of global banks' climate information disclosure with the moderating effect of shareholder litigation risk. *Sustainability*, 16(6), 2344. <https://doi.org/10.3390/su16062344>
- Leventis, S., & Weetman, P. (2004). Voluntary disclosures in an emerging capital market: some evidence from the Athens Stock Exchange. *Advances in International Accounting*, 17, 227-250. [https://doi.org/10.1016/S0897-3660\(04\)17011-6](https://doi.org/10.1016/S0897-3660(04)17011-6)
- Meek, G. K., Roberts, C. B., & Gray, S. J. (1995). Factors influencing voluntary annual report disclosures by US, UK and continental European multinational corporations. *Journal of International Business Studies*, 26(3), 555-572. <https://doi.org/10.1057/palgrave.jibs.8490186>
- Nakai, Y., & Yoshida, M. (2025). Determinants of voluntary disclosure: An empirical analysis of financial, market, and organizational factors. *PLoS One*, 20(6), e0324625. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0324625>
- Nishitani, K., Unerman, J., & Kokubu, K. (2021). Motivations for voluntary corporate adoption of integrated reporting: A novel context for comparing voluntary disclosure and legitimacy theory. *Journal of Cleaner Production*, 322, 129027. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2021.129027>
- Nobanee, H., & Ellili, N. O. D. (2022). Voluntary corporate governance disclosure and bank performance: evidence from an emerging market. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 22(4), 702-719. <https://doi.org/10.1108/CG-12-2020-0535>
- Phillips, T. J., Jr., Drake, A., & Luehlfigg, M. S. (2010). Transparency in financial reporting: A look at rules-based versus principles-based standards. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 14(4), 11-18.
- Rigdon, E. E. (2014). Rethinking partial least squares path modeling: Breaking chains and forging ahead. *Long Range Planning*, 47(3), 161-167. <https://doi.org/10.1016/j.lrp.2014.02.003>
- Salem, R., Ezeani, E., & Song, X. (2023). The relationship between religiosity and voluntary disclosure quality: a cross-country evidence from the banking sector. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 60(3), 983-1023. <https://doi.org/10.1007/s11156-022-01117-0>
- Sarbanes-Oxley Act of 2002, Pub. L. No. 107-204, 116 Stat. 745 (2002). https://pcaobus.org/About/History/Documents/PDFs/Sarbanes_Oxley_Act_of_2002.pdf
- Sarstedt, M., Ringle, C. M., Smith, D., Reams, R., & Hair, J. F. (2014). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): A useful tool for family business researchers. *Journal of Family Business Strategy*, 5(1), 105-115. <https://doi.org/10.1016/j.jfbs.2014.01.002>

- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). John Wiley & Sons.
- Shehata, N. F. (2014). Theories and determinants of voluntary disclosure. *Accounting and Finance Research*, 3(1), 18-26. <https://doi.org/10.5430/afr.v3n1p18>
- Skinner, D. J. (1994). Why firms voluntarily disclose bad news. *Journal of Accounting Research*, 32(1), 38-60. <https://doi.org/10.2307/2491386>
- Stone, M. (1974). Cross-validatory choice and assessment of statistical predictions. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, 36(2), 111-147. <https://doi.org/10.1111/j.2517-6161.1974.tb00994.x>
- Sun, Z. Y., Wang, S. N., & Li, D. (2022). The impacts of carbon emissions and voluntary carbon disclosure on firm value. *Environmental Science and Pollution Research*, 29(40), 60189-60197. <https://doi.org/10.1007/s11356-022-20006-6>
- Talpur, S., Lizam, M., & Keerio, N. (2018). Determining firm characteristics and the level of voluntary corporate governance disclosures among Malaysian listed property companies. In *MATEC Web of Conferences* (Vol. 150, p. 05010). EDP Sciences. <https://doi.org/10.1051/mateconf/201815005010>
- Transparency International. (2024). *Corruption Perceptions Index 2023*. <https://www.transparency.org/en/cpi/2023>
- Verrecchia, R. E. (2001). Essays on disclosure. *Journal of Accounting and Economics*, 32(1-3), 97-180. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(01\)00025-8](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00025-8)
- Vickrey, D. W. (1970). Is accounting a measurement discipline? *The Accounting Review*, 45(4), 731-742.
- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1986). *Positive accounting theory*. New Jersey: Prentice-Hall.
- World Bank. (2023). *Yemen economic monitor, Fall 2023: Distinguishing reality from uncertainty*. World Bank Group. <https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic-monitor-fall-2023>
- World Bank. (2024). *Yemen economic monitor, Spring 2024: Facing the challenges of fragmented economy*. World Bank Group. <https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic-monitor-spring-2024>
- Zunker, T. (2011). *Determinants of the voluntary disclosure of employee information in annual reports: an application of stakeholder theory* [Doctoral dissertation, Bond University, Australia].

Arabic References in Roman Scripts:

- Abdeljalil, Tawfiq, wa Abu Nassar, Mohammed (2014). Al-'awamil al-mu'aththirah 'ala mustawa al-ifsah al-ikhtiyari fi al-taqarir al-maliyyah al-sanawiyyah lil-sharikat al-musahamah al-'ammah al-Urduniyyah. *Dirasat: Al-'Ulum al-Idariyyah*, 41(2), 326–342.
- Afifi, Hilal Abdelfattah (2008). Al-'alaqah bayna tatbiq hawkamah al-sharikat wa mustawa al-ifsah al-ikhtiyari fi al-taqarir al-sanawiyyah: Dirasah ikhtibariyyah fi al-bi'ah al-Misriyyah. *Majallat al-Buhuth al-Tijariyyah*, 30(1), 429–498.
- Al-Ameri, Adel Qaed, wa Abdeljabbar, Tawfiq Mohammed (2017). Mada tatbiq al-hawkamah al-mu'assasiyyah fi al-masarif al-Yamaniyyah wifqan li-mabadi' Lajnat (Basel). *Majallat Jami'at al-Saeed lil-'Ulum al-Insaniyyah*, 1(2), 5–22. <https://doi.org/10.59325/sjhas.v1i2.34>
- Al-Hasnawi, Aqil Hamzah Habib, wa Jawad, Hussein Ali (2018). Taqyim mustawa al-ifsah al-ikhtiyari fi al-taqarir al-maliyyah: Dirasah maydaniyyah fi 'ayyina min al-sharikat al-mudrajah fi Suq al-'Iraq lil-Awraq al-Maliyyah. *Majallat al-Ghari lil-'Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-Idariyyah*, 15(3), 352–373.
- Al-Jabali, Walid Samir Abdelazim (2023). Athar al-ifsah al-ikhtiyari 'ala al-'alaqah bayna khasa'is majlis al-idarah wa khasa'is al-sharikah wa in'ikasuhu 'ala takhid takalif al-wakalah: dalil tatbiqi min al-sharikat al-muqayyadah bi al-Bursah al-Misriyyah. *Al-Majallah al-'Ilmiyyah lil-Buhuth wa al-Dirasat al-Tijariyyah*, 37(2), 1445–1564.
- Al-Qurashi, Abdullah Ali Ahmed (2010). *Dirasah tahliliyyah li-al-iyat al-hawkamah wa ta'thiriha 'ala al-ada' al-masrifi: Dirasah tatbiqiyyah 'ala qita' al-bunuk al-Yamaniyyah* [Utruhah dukturah ghayr manshurah, Jami'at Helwan, Misr].
- Al-Shirazi, Abbas Mahdi (1990). *Nazariyyat al-muhasabah*. Al-Kuwayt: Dhat al-Salasil lil-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi'.
- Arafah, Nasr Taha, wa Maleji, Magdi (2013). Athar jawdat lijan al-muraja'ah 'ala mustawa al-ifsah al-ikhtiyari bi-sharikat al-musahamah al-Sa'udiyyah: Dirasah nazariyyah tatbiqiyyah. *Al-Idarah al-'Ammah*, 54(1), 47–102.
- Badhib, Khalid Mohammed Omar (2011). *Mada fa'iliyyat al-nuzum al-muhasabiyyah fi al-bunuk al-tijariyyah al-Yamaniyyah wa atharuha 'ala mawthuqiyyat al-bayanat al-maliyyah al-manshurah al-sadirah 'an tilka al-bunuk* [Risalah majister ghayr manshurah, Jami'at al-Sharq al-Awsat, Al-Urdun].
- Bulsnam, Mohammed, wa Bin Faraj, Zuwainah (2012). Al-'awamil al-mu'aththirah 'ala al-ifsah al-ijtima'i: dirasat halat Sharikat al-Butas al-'Arabiyyah al-musahamah. Waraqah muqaddamah fi al-Multaqa al-Dawli hawl Munazzamat al-A'mal wa al-Mas'uliyyah al-Ijtima'iyyah, Kulliyat al-'Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-Tijariyyah wa 'Ulum al-Tasyir, Al-Jaza'ir.

- Dahduh, Hussein Ahmed, wa Hamadah, Rasha Mohammed (2015). Namudhaj muqtarah li-qiyas al-ifsah al-ikhtiyari wa tatbiquhu fi bi'at al-a'mal al-Suriyyah. *Majallat Jami'at Dimashq lil-'Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-Siyasiyyah*, 31(1), 9–42.
- Mariq, Saad Mohammed (2009). Qiyas mustawa al-ifsah al-ikhtiyari fi al-taqarir al-maliyyah al-manshurah lil-sharikat al-musahamah al-Sa'udiyyah. *Majallat Jami'at al-Malik Abdulaziz – Al-Iqtisad wa al-Idarah*, 23(1), 131–174.
- Mostafa, Sadiq Hamed (1991). *Qiyas qimat al-munsha'ah min khilal qarar al-idarah bi-sha'n al-ifsah al-ikhtiyari* [Risalah majister, Jami'at al-Qahirah, Misr].
- Mufaddal, Ibrahim (2008). *Al-ma'ayir al-muhasabiyyah al-hukumiyyah al-dawliyyah wa ahammiyyatuha li-nizam al-ma'lumat al-muhasabiyyi al-hukumi fi al-Jumhuriyyah al-Yamaniyyah* [Risalah majister, Jami'at Dimashq, Suriya].
- Murad, Mamdouh Hashem Mohammed (1997). Dirasah ikhtibariyyah li-athar ikhtilaf al-hajm wa tabi'at al-nashat 'ala mutatalabat al-ittijahat al-mu'asirah lil-tawassu' fi al-ifsah. *Majallat al-Buhuth al-Tijariyyah*, 19(1), 211–262.
- Raziq, Kamal, wa Kourtel, Farid (2009). *Al-azmah al-maliyyah: mafhumuha, asbabuha wa in'ikatsuha 'ala al-buldan al-'Arabiyyah*. Waraqah muqaddamah ila al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Thalith hawl al-Azmah al-Maliyyah al-'Alamiyyah wa In'ikatsuha 'ala Iqtisadiyyat al-Duwal – al-Tahaddiyat wa al-Afaq al-Mustaqbaliyyah, 28–29 April, Jami'at al-Isra' al-Khassah, Amman, Al-Urdun.
- Yousef, Mohammed Hassan (2007). *Muhaddidat al-hawkamah wa ma'ayiruha ma'a isharah khassah li-namat tatbiqiha fi Misr*. Bank al-Istithmar al-Qawmi. <https://shorturl.at/d5866>